المؤسسات والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية

Institutions And Economic Development In The Arab Region

عبد الله دوكارة جلال[1]♦، مخطاري فيصل [2]

[1] جامعة معسكر (الجزائر)، البريد الالكتروني:djallal.abdellahdoukara@univ-mascara.dz

[2] جـــــــامعة مــعسكر (الجزائر)، البريد الالكتروني: faycal.mokhtari@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/28 تاريخ القبول: 2021/05/20 تاريخ النشر: 2021/07/20

الملخص:

نوعية المؤسسات لها تأثير عميق على معدل النمو الاقتصادي والتنمية في أي بلد. في مقال طموح من حيث النطاق والغرض، نهدف إلى فحص تلك المؤسسات التي توصف بأنها ذات صلة بالنمو والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بتنفيذها في المنطقة العربية. باستخدام مؤشرات مؤسساتية، نظرنا على الوجه الخصوص في نوعية الحوكمة ودرجة الحرية الاقتصادية وبيئة الأعمال. بالاعتماد على منهج تحليلي وصفي تبين أن المؤسسات التي تدعم التنمية مفقودة بشكل عام في المنطقة العربية، وبالكاد يمكن ملاحظتها في حياة أفرادها. لمعالجة جميع أوجه القصور المؤسساتية في المنطقة، يتطلب تغييرات كبيرة في الأسس المؤسساتية والتي يمكن أن تؤتي ثمارها بشكل كبير على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات، نوعية مؤسسات، مؤشرات مؤسساتية، تنمية اقتصادية، منطقة عربية.

Abstract:

The quality of institutions has a profound impact on the rate of economic growth and development in a country. In an essay ambitious in both scope and purpose,
we aim to examine those institutions that are described as relevant to economic growth and development in relation to their implementation in the Arab region. Using institutional indicators, we looked in particular at the quality of governance, the degree of economic freedom, and the business environment. Relying on an analytical and descriptive approach, it was found that Institutions that support development have been found to be largely missing in the Arab region, and almost observable in the lives of their members.To address all institutional deficiencies in the region, major changes in institutional foundations are needed and can bear significant long-term benefits.

Keywords: Arab region, Economic Development, Institutional Indicators, Institutions, Quality Of Institutions.

♦ المؤلف المرسل .

المقدمة

لا تزال الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة واضحة في الوقت الحاضر على الرغم من التحسينات الملحوظة التي شهدها العالم طوال القرنين الماضيين. رغم أن معظم الأفراد الآن أصبحوا أكثر صحة وثراءًا وتعليما، إضافة إلى تمتعهم بحرية أكبر في ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية ، إلا أن الكثير منهم لا يزال في الأجزاء الأقل نمواً من العالم غير قادرين على الإفلات من الفقر والعوز(Deaton, 2013). قدرة الأفراد في مجتمع معين على تجميع رأس المال المادي والبشري، وإدخال تكنولوجيا جديدة، واعتماد سياسات تدعم الابتكار والاستفادة من الموارد الطبيعية وتحصيل مكاسب جيدة من التجارة الخارجية تتأثر إلى حد كبير بحسب نوع الإطار المؤسساتي الموجود. بمعنى آخر، يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق المكاسب من المعاملات الإنتاجية وجود مؤسسات رسمية وغير رسمية تضمن حقوق الملكية ، وتنفذ العقود ، وتقلل من تكاليف المعاملات ، وتوفر الحماية من الأنشطة المفترسة (North, 1994).

أصبحت المؤسسات، وظهورها ووجودها وتطورها، موضوعًا مركزيًا للتحقيق في شرح التنمية الاقتصادية وتعزيزها. على الرغم من أن تحليل المؤسسات ليس جديدًا ، بالعودة إلى المدرسة التاريخية الألمانية والمؤسساتية الأمريكية ، فإن ما نسميه اليوم الاقتصاد المؤسساتي الجديد مميز إلى حد ما. منذ تأسيس هذا فرع البحثي "الاقتصاد المؤسساتي الجديد (NIE)"، ظهر تحديد أهمية المؤسسات لتنمية بلد ما كنقطة محورية. حتى هذه اللحظة ، ركزت الأدبيات على العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية، المقاسة على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت الحاضر ، تعتبر العلاقة بين هذين البنائين بمثابة الحس السليم بينما لا تزال العلاقة السببية قيد المناقشة.

لقد مرت 75 سنةً على انتهاء الحرب العالمية الثانية وبدأت فكرة إنهاء الاستعمار في المنطقة العربية تكتسب المزيد من القوة، ولكن بعد انتهاء الاستعمار الرسمي قبل حوالي ستة عقود، يبدو أن المنطقة غير قادرة على إيجاد طريق واضح للتنمية. المنطقة العربية هي إحدى مناطق العالم التي لا تستطيع سد فجوة مستويات المعيشة بينها وبين البلدان المتقدمة. على العكس من ذلك ، يمكن ملاحظة التباين في مستويات الدخل ومعدلات النمو بين منطقة العربية والبلدان المصنعة. ومن ثم، لا يمكن تفسير مستوى التنمية في منطقة العربية بالنموذج النيوكلاسيكي أو نماذج النمو الداخلية السائدة.

بالنظر إلى الآثار المحورية للمؤسسات على تنمية البلدان يمكن أن نطرح الإشكالية التالية: **هل يمكن إرجاع التخلف الاقتصادي العربي إلى نوعية مؤسساته ؟.**

فرضية الدراسة: البيئة المؤسساتية في المنطقة العربية أقل دعمًا للتنمية الاقتصادية .

أهمية الدراسة: نهدف في هذا المقال إلى مراجعة الخلفية المؤسساتية الحالية لبلدان المنطقة العربية لتفسير مستوى التنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على منهج الوصفي التحليلي من أجل دراسة وتحليل الواقع المؤسساتي وتأثيره على التنمية الاقتصادية لدول المنطقة العربية. يتعامل التحليل مع البيانات والمؤشرات المؤسساتية، ركزنا على المؤشرات المؤسساتية التي تقيس درجة الحرية الاقتصادية (باستخدام بيانات من The Heritage Foundation)، نوعية الحوكمة (باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية من البنك الدولي) ، وملائمة بيئة الأعمال (باستخدام مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من البنك الدولي).

هذا المقال منظم على النحو التالي، يتطرق القسم الأول إلى دور المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتحديد المقصود بالمؤسسات ودورها وكيفية قياسها وتسليط الضوء على أهميتها في التنمية الاقتصادية، بينما في القسم الثاني نستكشف نوعية المؤسسات فيما يتعلق بتطبيقها في بلدان المنطقة العربية. ويختتم القسم الأخير المناقشة.

1. علاقة المؤسسات بالتنمية الاقتصادية

يحدد هذا القسم المقصود بالمؤسسات ويسلط الضوء على دورها، كيفية قياسها وعلاقة نوعيتها بالتنمية الاقتصادية.

1.1. مفهوم المؤسسات

ليس من الواضح دائمًا ما يقصده علماء الاقتصاد بمصطلح "المؤسسات". على سبيل المثال، يتم أحيانًا الخلط بين المؤسسات والمنظمات. كما يشرح الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل Douglass North: بأن المؤسسات هي "قواعد اللعبة" ابتكرها الإنسان والتي تشكل التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (North,1990). فهي تتألف من "البيئة المؤسساتية" و"الترتيبات المؤسساتية" (Williamson, 2000). تضم البيئة المؤسساتية كل من المؤسسات الرسمية (القواعد والقوانين والدساتير) وغير الرسمية (الاتفاقيات، القيم الاجتماعية والمعتقدات) التي تحدد قواعد اللعبة. من ناحية أخرى، تشمل الترتيبات المؤسساتية تشكيلات تنظيمية وهياكل الحوكمة التي تلعب اللعبة ضمن نطاق البيئة المؤسساتية. في هذا النهج ، تختلف المؤسسات عن المنظمات حيث تحدد الأولى البيئة التي تظهر فيها المنظمات وتتطور وتعمل. أما بالنسبة لـــــــــ (Acemoglu et al, 2005) المؤسسات هي مزيج من ثلاثة مفاهيم مترابطة:

- المؤسسات الاقتصادية: تشمل العوامل التي تحكم هيكل الحوافز في المجتمع وتوزيع الموارد.
- السلطة السياسية: توزيع السلطة السياسية يحدد تصميم ونوعية المؤسسات الاقتصادية. فهي تنتج عن السلطة السياسية بحكم الواقع *de facto* والسلطة السياسية بحكم القانون *de jure* .
- المؤسسات السياسية: تتضمن المؤسسات التي تتولى توزيع السلطة السياسية بحكم القانون بين الجماعات المختلفة.

التفاعلات بين هذه المفاهيم الثلاثة تحكم ظهور المؤسسات وتطورها ، وتحكم أيضًا التأثيرات السببية للمؤسسات على الاقتصاد.

2.1. دور المؤسسات

الدور الوظيفي الذي تؤديه المؤسسات يتألف من شقين. أولاً ، تسمح المؤسسات سواءً كانت رسمية أو غير رسمية بتقليل عدم اليقين (حالة عدم التأكد) الذي يواجه الأفراد. عدم اليقين هذا في الاقتصاد المؤسساتي، يكمن فيما يسميه North بعدم اليقين في "البيئة البشرية" (North, 2005). فلا يمكن للأعوان الاقتصاديين توقع تصرفات الأعوان الآخرين، وهذا ما قد يؤدي بهم إلى الإحجام عن الانخراط في أنشطة إنتاج وتبادل الغير مؤكدة تمامًا. المؤسسات هي آليات اجتماعية تجعل النتائج أكثر قابلية للتنبؤ بها. فالمؤسسات يسهل تحويل عدم اليقين إلى مخاطر قابلة للقياس الكمي. وبالتالي، يصبح عدم اليقين "قابل للتسعير" حيث تتضائل حالة عدم اليقين وتنخفض تكاليف المعاملات (مثل تكاليف التأمين وأسعار الفائدة)، مما يعزز الاستثمار والنمو. المؤسسات أطول عمراً من الأفراد وتوفر ضمانات لمعالجة القرارات الاستثمار والالتزامات التعاقدية التي تم التعهد بها في الماضي. بعبارة أخرى ، تقلل المؤسسات من عدم اليقين بمرور الوقت. الدور الوظيفي الثاني للمؤسسات يتمثل في أنها تحدد "هيكل الحوافز للمجتمعات والاقتصاديات" (North, 1991, 97). في هذا الصدد ، نظرية حقوق الملكية الحديثة هي الأكثر إصرارًا على هذا البعد.

3.1. قياس المؤسسات

بحكم طبيعة المؤسسات، مازالت النظرية المؤسساتية تشكو من عجز في قدرتها على تحكمية معظم المفاهيم التي وضعتها، لاسيما الخروج بمؤشرات تقيس درجة التقدم المؤسساتي للبلدان. غالبًا ما يستخدم الباحثين مصطلح "نوعية المؤسسات/جودة المؤسسات" لوصف الظروف المؤسساتية للبلد. قياس المؤسسات يعادل قياس نوعية المؤسسات. لقد تم تطوير العديد من قواعد البيانات لتوصيف نوعية المؤسسات، أدرج أدناه (الجدول 01) مجموعة من المؤشرات المؤسساتية الأكثر استخداما لوصف السلطة السياسية ، والمؤسسات السياسية والاقتصادية في الأدبيات والدراسات التجريبية والمنظمات المنتجة لها :

- الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) لـــــــ Group Political Risk Services
- مؤشر الحرية في العالم Index Freedom in the World لـــــــــ Freedom House
- مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators (WGI) لـــــــــــ البنك الدولي
- تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Ease of Doing Business Index لـــــــ البنك الدولي

- مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom لـــــــــ The Heritage Foundation
- بيانات Polity IV، لتقييم النظام السياسي وخصائص السلطة لـــــ Center of Systematic Peace
- مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم (EFW) لـــــــــ Fraser Institute

جدول رقم (01) : مؤشرات الرئيسية لقياس نوعية المؤسسات

المؤشر	المنظمة
Polity IV	Center of Systematic Peace
الدليل الدولي للمخاطر القطرية International Country Risk Guide	Political Risk Services Group
مؤشر الحرية في العالم Freedom in the World	Freedom House
مؤشرات الحوكمة العالمية Worldwide Governance Indicators	World Bank
سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business	World Bank
مؤشر الحرية الاقتصادية Freedom Index of Economic	The Heritage Foundation
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the World index	Fraser Institute

المصدر: من إعداد الباحثين

4.1. نوعية المؤسسات والتنمية الاقتصادية

بغية تحسين استكشاف الدور الذي تؤديه المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية ، هنا يصبح من الضروري فهم ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ، وما هي خصائصها ، وما هي مختلف الآليات المقترحة لتحقيقها. وبالمثل ، من الأساسي التمييز بين النمو الاقتصادي من ناحية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. على وجه التحديد، فبينما يهتم النمو الاقتصادي بزيادة مستوى الرفاهية المادية لأفراد مجتمع معين ، مثل الزيادة في مستوى دخل الفرد في بلد معين خلال فترة زمنية محددة ، فإن التنمية الاقتصادية ، من ناحية أخرى ، هي عملية شاملة يجب أن تأخذ في الاعتبار بعض الجوانب غير المادية للرفاهية. بعبارة أخرى ، يجب الحكم على ما إذا كانت الدولة متطورة أم لا من خلال الاعتراف بمستوى القدرات والحريات التي يتمتع بها مواطنوها حتى يتمكنوا من تحقيق نوع الحياة الكريمة التي يطمحون إليها (Sen,2001) .

من المقبول عمومًا أن تؤدي المؤسسات دورًا هاما في تعزيز التنمية الاقتصادية . فيكاد لا يمكن إنكار بأن ضمان حقوق الملكية يوفر فرصة جذابة للمستثمرين. فالحجة القائلة بأن المؤسسات عامل حاسم في التنمية الاقتصادية هي موضوع رئيسي ، إلا أن نوع المؤسسات هو الذي يسبب معظم النقاش.

بما أننا نهتم بتأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، يجب أن نحدد معاني المؤسسات الجيدة والسيئة ، المؤسسة التي لها تأثير إيجابي على معدل النمو تسمى مؤسسة جيدة (الداعمة للنمو) ، في حين أن المؤسسة التي ليس لها تأثير ، أو التي تضر بالنمو الاقتصادي ، تسمى مؤسسة سيئة (المثبطة للنمو). التصنيف العام للمؤسسات الجيدة والسيئة أمر مستحيل لأن التأثير الاقتصادي للمؤسسة يعتمد على عدة عوامل مؤثرة مثل المؤسسات الأخرى ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والبيئة ، ومستوى التنمية الاقتصادية. وما إلى ذلك. اعتمادًا على البيئة السائدة ، قد يكون للمؤسسة التي تدعم النمو في بلد ما تأثير مختلف على معدل النمو في بلد آخر.

يجب الاعتراف بأن الأسواق الاقتصادية ليست ذاتية التنظيم ، وتتطلب درجة من التنظيم مؤسساتي لضمان عملها بشكل صحيح. هناك العديد من الهياكل المؤسساتية الجيدة التي تدعم النمو وتعزز الأداء السليم للسوق وبالتالي التنمية الاقتصادية. أساس هذه الهياكل المؤسساتية هو حقوق الملكية. على أساس حقوق الملكية المضمونة ، استند النمو الاقتصادي الحديث.

كما يقترح Dani Rodrik، يوجد نقص في حافز الاستثمار بحيث لا يتحكم رجال الأعمال في عائدات أصولهم. ومع ذلك ، فإن السيطرة الرسمية على الأصول وليس الملكية هي المهمة بالنسبة للمستثمرين لأن حقوق الملكية نادراً ما تكون مطلقة ، حتى عندما ينص عليها القانون. بالإضافة إلى حقوق الملكية ، المؤسسات التنظيمية المناسبة ضرورية ، حيث تفشل الأسواق عندما يكون هناك احتيال وإجراءات تمنع المنافسة (Rodrik, 2008, 175). بالإضافة إلى ذلك، من الضروري وجود مؤسسات لاستقرار الاقتصاد الكلي، ومؤسسات التأمين الاجتماعي للحماية من عدم القدرة على التنبؤ بتقلبات السوق ، ومؤسسات إدارة النزاعات مثل سيادة القانون والقضاء المستقل والمؤسسات السياسية التمثيلية. كل هذا يؤدي إلى وجود هيكل مؤسساتي آمن يعزز ثقة المستثمرين.

يمكن تقسيم الأدبيات التي تحاول إظهار أن المؤسسات هي السبب الأساسي للتنمية الاقتصادية إلى مجموعتين. يرى بعض المؤلفين أن العامل الرئيسي لتنمية البلدان هو المؤسسات السياسية التي تعزز "الحكم الرشيد"[(Rodrik, Subramanian & Trebbi, 2004)، (Easterly & Levine, 2003)، (Mauro, 1995)]، وجد مؤلفون آخرون بأن المؤسسات الاقتصادية الرسمية هي التي تحمي حقوق الملكية الخاصة المسؤولة بشكل أساسي عن النمو والتنمية الاقتصادية [(Hall and Jones,1999)، (Acemoglu et al , 2001)]. المشكلة في كل هذه الدراسات هي أنها تستخدم مؤشرات تقيس بها نوعية أداء الدولة ولا تحدد بأي حال من الأحوال المؤسسات الاقتصادية أو سياسية معينة التي يمكننا ربطها بتحقيق التنمية الاقتصادية.

لذلك إذا كانت المؤسسات ضرورية للتنمية الاقتصادية ، فمن المنطقي أن الشيء المفقود في المناطق والدول المتخلفة هو المؤسسات الجيدة .معظم البلدان المتخلفة لديها مؤسسات غير فعالة تضر بالتنمية

والنمو الاقتصادي (Shirley, 2005). وهذا يثير السؤال التالي: لماذا لم يكن بمقدور عدد قليل من البلدان إنشاء مؤسسات فعالة تعزز النمو؟ تحدد النظرية المؤسساتية أربعة أسباب لمؤسسات سيئة، هي:

- الإرث الاستعماري Colonial Heritage، حيث ورثت البلدان مؤسسات سيئة من مستعمريها.
- الإرث الاستعماري الإضافي Colonial Heritage Plus، حيث تمتلك البلدان موارد ثمينة أو أفراداً يمكن استعبادهم، مما جذب المستعمرين لتصميم مؤسسات (استخراجية) لاستخراج الموارد.
- الصراع السياسي Political conflict، حيث لم يكن لدى البلدان سوى القليل من المنافسة السياسية والسماح لحكامها ببناء مؤسسات مصممة لمصالحهم الأنانية.
- المعتقدات والمعايير Beliefs And Norms، التي كانت معادية للأسواق أو ولدت عدم الثقة، تثبط من بناء المؤسسات التي تعزز الاستثمار والتجارة (Shirley, 2005).

يمكن تفسير مصطلح "المؤسسات" على نطاق واسع جدًا، مما يعني أنه لا يوجد تعريف مقبول بشكل عام له. في ضوء هذه الحقيقة، الدراسات التي أجريت حتى الآن والتي تحاول تقييم العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية تختلف من نواح كثيرة. وعلى ذلك، من الصعب تحديد المؤسسات التي لها تأثير إيجابي على التنمية. يتضح أن عددًا كبيرًا من المتغيرات المؤسساتية مهمة، بما في ذلك الحقوق السياسية والديمقراطية وحقوق الملكية والحريات المدنية والمؤسسات التي تشجع التعاون (Aron, 2000). غالبًا ما تفتقر الدراسات التي تتناول تأثير المؤسسات إلى توصيات محددة (Jütting, 2003).

في الختام ، تعمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية معًا لتشكيل نتائج التنمية. على وجه التحديد، تؤدي المؤسسات دورين مهمين في عملية التنمية الاقتصادية. أولاً، توفر حوافز للابتكار والاستثمار في الأنشطة الإنتاجية، و هذا يمكن تحقيقه بضمان حقوق الملكية وإنفاذ العقود والحد من عدم اليقين في التبادل (أي زيادة قدرة الدولة). ثانيًا ، كما أظهرت تجارب الاقتصاديات الغربية المتقدمة ، يتطلب النمو الاقتصادي المستدام أيضًا فرض بعض القيود على سلطة الدولة لمنعها من التحول إلى أداة تستخدمها الجماعات القوية في المجتمع لاستخراج الثروة ومصادرة الممتلكات الخاصة (North, 1994).

2. نوعية المؤسسات في بلدان المنطقة العربية

قبل المضي في استكشاف نوعية المؤسسات وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية من الضروري تقديم التعريف الإقليمي للمنطقة وإلقاء نظرة عامة على أدائها الاقتصادي .

1.2. نظرة عامة على المنطقة العربية

تستخدم العديد من الدراسات عدة مصطلحات وتعابير (مثل العالم العربي ، والمنطقة العربية ، والدول العربية ، ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) للإشارة إلى

عينة واحدة. في الواقع ، هذه المصطلحات ليس لها نفس المعنى ، فهي تختلف على الصعيدين السياسي والاقتصادي. للتغلب على هذا الالتباس ، سوف نعتمد تعبير "المنطقة العربية" للإشارة إلى مجال دراستنا. إذا اخترنا هذا المصطلح ، فذلك لأنه الوحيد الذي يستجيب للحقائق التالية:

- تجسد هذه المنطقة الاستمرارية التاريخية والثقافية لما كانت عليه في معظم الأوقات. في الواقع ، من المعروف أنها شكلت جزءًا موحدًا من الدولة الإسلامية لفترة طويلة ، حتى تفكيك الإمبراطورية العثمانية من طرف الأوروبيين في بداية القرن العشرين. وقد أدت هذه الاستمرارية التاريخية إلى تقارب في السلوك الاقتصادي والسياسي.
- على المستوى العام ، المنطقة العربية لها نفس التاريخ وتعاني من نفس المشاكل. تتكون هذه المنطقة اليوم من 22 دولة غير متجانسة، خاصة على المستوى الاقتصادي. إن التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية، كبيرها وصغيرها، يجعل المقارنات بين هذه الدول أمرًا صعبًا ، وهو ما يبرر اختيارنا لدراسة هذه المنطقة ككل .
- من الواضح أن هذه المنطقة تجسد من ناحية استمرارية جغرافية وديموغرافية ولغوية وثقافية ، ومن ناحية أخرى قطيعة سياسية. إضافة إلى ذلك ، من وجهة نظر اقتصادية ، فهي لا تشير إلى مساحة متجانسة إلى حد كبير. ومع ذلك، على الرغم من هذا التفاوت من حيث دخل الفرد ، فإن الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية متشابهة إلى حد كبير بين البلدان. وهذا ينطبق بشكل خاص على الدول العربية المنتجة للنفط والدول العربية غير النفطية.

في سنة 2019 ، المنطقة العربية تضم 22 دولة وهي حسب البنك الدولي: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة وفلسطين واليمن والصومال وجزر القمر والسودان وموريتانيا. ويبلغ عدد سكانها حوالي 427 مليون نسمة، نصف عدد السكان موجود في أربع دول مصر والسودان والعراق واليمن، متوسط معدل النمو السكاني السنوي بالغ 1.9٪ مقارنة بـــــــــ 1٪ على مستوى العالم، معظم سكان المنطقة تقل أعمارهم عن 25 عامًا.

تنوع منطقة العربية يمكن تقسيمها بعدة طرق مختلفة. من أبرز الخصائص التي تميز بلدان منطقة العربية هي توافر موارد النفط وحجم سكانها الأصليين. بناءً على هذين العاملين ، يمكن تصنيف العالم العربي إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- اقتصاديات فقيرة الموارد ووفيرة العمالة Resource-Poor Labor-Abundant (RPLA)
- اقتصاديات غنية بالموارد ووفيرة العمالة Resource-rich, labor- Abundant (RRLA)

- البلدان الغنية بالموارد والمستوردة للعمالة Resource-Rich Labor-Importing (RRLI)

هذا التصنيف ليس ثابتًا وقد يتغير بمرور الوقت. على سبيل المثال ، اكتشاف مورد طبيعي جديد قد يغير المشهد الاقتصادي في المنطقة العربية. قد يؤثر هذا بشكل خاص على دول شرق البحر المتوسط مثل مصر ولبنان التي اكتشفت احتياطات كبيرة من الغاز قبالة سواحلها (Ratner, 2016).

جدول رقم (02): تصنيف دول المنطقة العربية

	غنية الموارد	فقيرة الموارد
غنية العمالة	الجزائر، العراق، سوريا .	جيبوتي ، مصر، الأردن، لبنان ، المغرب ، تونس ، فلسطين ، موريتانيا ، السودان، اليمن.
فقيرة العمالة	البحرين، الكويت ، ليبيا، عمان ، قطر، السعودية ، الإمارات.	الصومال ، جزر القمر.

Source: McKee, Musa, et al. "Demographic And Economic Material Factors In The Mena Region."

2.2.الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية

فجوات الثروة بين البلدان أكبر في المنطقة العربية من غيرها لأن لديها بعضًا من أغنى اقتصاديات العالم وكذلك بعضًا من أفقر البلدان ، على سبيل المثال، بلغ نصيب الفرد من الدخل في اليمن في عام 2019 ، 968.2 دولارًا أمريكيًا ، في حين بلغ دخل الفرد في قطر 781.7 64 دولارًا أمريكيًا. فلا يعيش معظم العرب في دول غنية بالنفط. ذكرت بيانات من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA) أن 116 مليون شخص في عشر دول عربية (41٪ من إجمالي السكان) فقراء وأن 25٪ آخرين معرضون للفقر. وهذا يترجم إلى ما يقدر بنحو 250 مليون شخص قد يكونون فقراء أو معرضين للخطر من بين 420 مليون نسمة. تعتبر منطقة العربية أيضًا الأكثر تفاوتًا في العالم ، حيث يحصل 10٪ من سكانها على 64٪ من الثروة ، على الرغم من أن المتوسط يخفي اختلافات هائلة من بلد إلى آخر. قال خبراء الاقتصاد في ESCWA إن الطبقة المتوسطة في الدول العربية غير المنتجة للنفط قد تقلصت من 45% إلى 33% من السكان.

في العقد من عام 2009 ، كان متوسط النمو الاقتصادي في المنطقة أبطأ بمقدار الثلث عما كان عليه في العقد السابق. أداء النمو في منطقة العربية ككل كان مخيب للآمال مقارنة مناطق أخرى في العالم

(1.5٪ سنة 2019)، كانت معدلات النمو في دول المنطقة العربية متقلبة بشكل ملحوظ وفي بعض الأحيان أقل من المناطق ذات الأداء الضعيف مثل أفريقيا جنوب الصحراء (2.3٪ سنة 2019). أشار صندوق النقد الدولي إن دخل الفرد "قريب من الركود" وبطالة الشباب "ساءت بشكل ملحوظ". حسب صندوق النقد الدولي، إن معدل النمو في بلدان المنطقة العربية "أقل من المطلوب لمعالجة البطالة. البطالة بين الشباب في المنطقة تتجاوز 30٪. يبلغ متوسط معدل البطالة في المنطقة 11٪ ، مقارنة بـــ 7٪ في الاقتصاديات الناشئة والنامية الأخرى.

كان للصراع تأثير مدمر على مستوى التنمية الاقتصادية. قبل ثلاث سنوات ، أشار البنك الدولي إلى أن الحرب السورية قتلت ما يقرب من 500 ألف شخص، وشردت نصف السكان (أكثر من 10 ملايين شخص) ودفعت أكثر من ثلثي السوريين إلى الفقر. بحلول عام 2017 ، تسبب الصراع في اليمن وليبيا في نزوح أكثر من 15٪ و 10٪ من سكان كل منهما البالغ 4 ملايين و6 ملايين ، أثرت الحروب الأهلية السورية واليمن والليبية على أكثر من 60 مليون شخص، أي حوالي خمس سكان المنطقة العربية. تصل أضرار البنية التحتية إلى مليارات الدولارات ، لكن الخسارة (أو الانهيار التام، كما هو الحال في اليمن) للنشاط الاقتصادي هو الذي أثر على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

يوضح الشكل01 تطور دخل الفرد في المنطقة العربية مقارنة بمجموعات البلدان المرتفعة الدخل منذ عام 1965. تُظهر مجموعات البلدان ذات الدخل المرتفع نموًا ثابتًا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدار الفترة بأكملها. وبالمقارنة ، فإن متوسط دخل الفرد في المنطقة العربية راكد في المتوسط منذ عام 1965. ومن ثم ، يمكن ملاحظة الاختلاف في دخل الفرد بين المنطقة العربية ومجموعات البلدان ذات الدخل المرتفع. لا يحدث تقارب في مستويات الدخل الفردي ولا تقارب في معدلات نمو دخل الفردي.

بمقارنة مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنطقة العربية مع مناطق العالم. فقد ارتفع متوسط دخل الفرد في بلدان العالم العربي حتى عام 1976. بين عامي 1977 و 1995 ، ركود نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاضات معتدلة وزيادات بينهما. بعد عام 1995 ، يمكن ملاحظة زيادة طفيفة. منذ عام 2000 ، لوحظ تباين الدخل أيضًا بين العالم العربي وأوروبا وآسيا الوسطى. ومع ذلك ، بدأت منطقة شرق آسيا بمستوى دخل أقل بكثير من المنطقة العربية في عام 1965 ، لكن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي زاد باستمرار ، حتى فاق دخل للفرد البلدان المنطقة العربية إبتداءًا من سنة 2008 . شهدت منطقة أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا مستويات دخل للفرد أقل بكثير من المنطقة العربية خلال الفترة بأكملها.

شكل رقم (01): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) للمنطقة العربية ومناطق العالم (1965-2019)

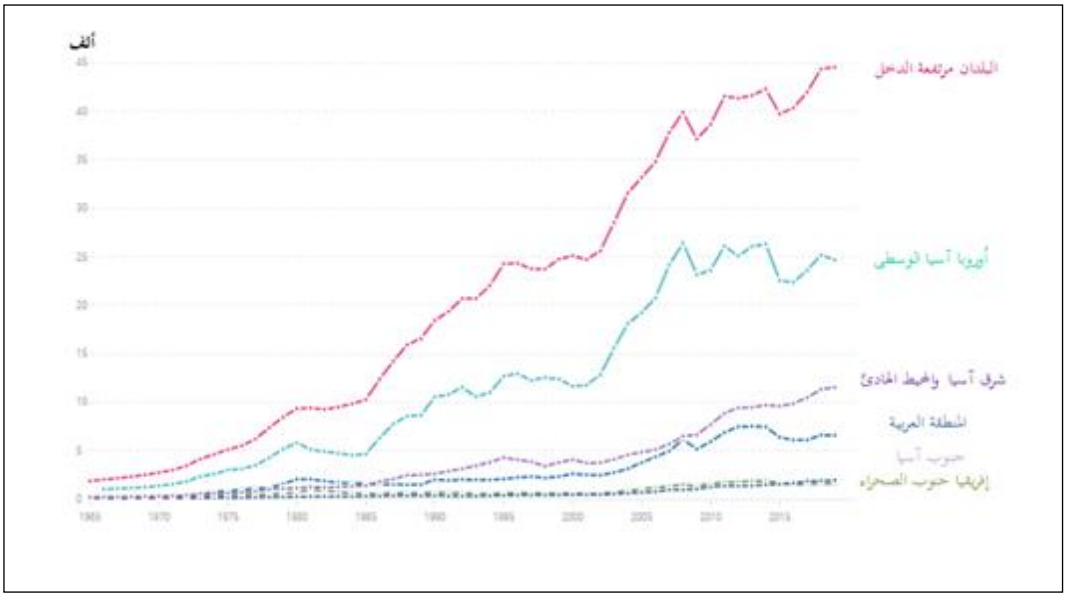

المصدر: البنك الدولي 2019

3.2.المؤسسات في المنطقة العربية

في هذا القسم ، سوف نركز على العديد من المؤشرات المؤسساتية الرسمية المستخدمة على نطاق واسع في الأدبيات، ونفحصها من منظور دول المنطقة العربية. على وجه التحديد ، سننظر في:

- درجة الحرية الاقتصادية (باستخدام بيانات من The Heritage Foundation)
- نوعية الحوكمة (باستخدام مؤشرات الحوكمة العالمية من البنك الدولي)
- ملائمة بيئة الأعمال (باستخدام مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال من البنك الدولي)

1.3.2. مؤشر الحرية الاقتصادية لـ Heritage Foundation

هو مؤشر يتم حسابه سنويًا من طرف The Heritage Foundation لمعظم البلدان منذ عام 1995. ويستخدم المؤشر لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع والشركات. يشمل مؤشر الحرية الاقتصادية (2020) 180دولة مقاسة بناءًا على 12 عاملاً كميًا ونوعيًا ، مجمعة في أربع فئات أو دعائم عريضة للحرية الاقتصادية:

1- سيادة القانون Rule of law (حقوق الملكية ، نزاهة الحكومة ، الفاعلية القضائية)

2- حجم الحكومة Government size (الإنفاق الحكومي ، العبء الضريبي ، الصحة المالية)

3- الكفاءة التنظيمية Regulatory efciency (حرية الأعمال ، حرية العمالة ، الحرية النقدية)

4- الأسواق المفتوحة Market openness (حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، الحرية المالية)

يتم تصنيف كل واحدة من الحريات الاقتصادية الاثني عشر ضمن هذه الفئات على مقياس من 0 إلى 100. يتم الحصول على الدرجة الإجمالية للبلد من خلال متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها. وكلما اقتربت هذه الدرجة من مائة تعني حرية وتوسعاً اقتصاديا أكبر، وكلما اقتربت من الصفر تعني اقتصادا أكثر انغلاقا وتقييدا في ذلك البلد. يتم تصنيف الدول على أنها :

■ حرة (100- 80) ، ■ حرة إلى حد كبير (70.0- 79.9) ، ■ حرة إلى حد ما (60.0- 69.9) ،

■ غير حرة إلى حد كبير (50.0- 59.9) ، ■ مقموعة (0- 49.9).

بشكل عام، ظل متوسط مستوى الحرية الاقتصادية في منطقة العربية مماثلاً لمستوى السنوات السابقة، مع السياسات الاقتصادية والسياسية التي تعيق النمو والتنمية في المنطقة، وهذا ما يتجلى في تخلفها عن غيرها في مجال الصحة المالية، حيث تستخدم الحكومات الديون لتغطية الإنفاق المرتفع على إعانات دعم المستهلكين وبرامج إعادة توزيع الدخول. سجلت منطقة العربية سنة 2019 نموًا اقتصاديا سنويًا ضعيفًا (1.5 ٪) واستمرت في المعاناة من مستويات البطالة المرتفعة (9.8 ٪) ولاسيما بين الشباب (Miller, Kim, & Roberts, 2020) إن المشاكل المتعلقة بسيادة القانون بارزة في جميع أنحاء المنطقة، وكذلك الافتقار الشديد إلى حرية الاستثمار في العديد من البلدان. تتميز المنطقة العربية بسمعة سيئة باعتبارها النقطة الساخنة الأكثر حدة في العالم للضعف الاقتصادي والسياسي والأمني ، والتي حاولت الحكومات الاستبدادية معالجتها بإعانات مكلفة. يتضح عدم الاستقرار هذا من خلال حقيقة أن ست بلدان من المنطقة لا يمكن تصنيفها أو ترتيبها بسبب نقص البيانات الموجودة في المنطقة .

تُصارع العديد من البلدان في المنطقة منذ عام 2011 مع تداعيات الاضطرابات الاجتماعية أو الصراع الصريح الذي ينشأ من مطالب المواطنين بمزيد من الحرية. لسوء الحظ، لم تتغير حياة معظم الناس للأفضل في السنوات التسع الماضية. أوضح مثال على ذلك فشل السياسة الإقليمية في تونس، مسقط رأس "الربيع العربي"، حيث انخفض مؤشر الحرية الاقتصادية في البلاد لعام 2019 بشكل حاد وارتفعت نتيجة عام 2020 بشكل ضئيل فقط.

تقع معظم دول المنطقة العربية في التجمعات "الحرة إلى حد ما" أو "غير الحرة في الغالب" في هذا المؤشر. الإمارات العربية المتحدة (76.2) وقطر (72.3) هم قادة المنطقة من حيث الحرية الاقتصادية، في حين أن الجزائر (46.9) لديها أقل الدرجات في المنطقة. بالمقارنة مع السنوات السابقة ، انخفضت النتائج بالنسبة للإمارات العربية المتحدة (1.4-) وقطر (0.3-). بشكل عام ، تحسنت نتيجة المنطقة بشكل طفيف جدًا في عام 2020. حسّنت عمان موقعها بـــــــ 2.6 نقطة ، من خلال تحسينات في حقوق الملكية ، نزاهة الحكومة ، وفاعلية القضاء، وكذلك التجارة، والسياسات المالية. في المقابل، شهدت الجزائر تحسنا طفيفا (0.7+) لكنها تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة في المنطقة ، مما ساهم بشكل أكبر في التصور الدولي

على أنها دولة "مقموعة". لا تزال بعض الدول (سوريا وليبيا والعراق واليمن والصومال وفلسطين) غير مكتشفة من قِبل هذا المؤشر نتيجة العنف والاضطرابات المستمرة في هذه الدول، مما يشير إلى أن المتوسط الإقليمي الحقيقي (61.8) من المرجح أن يكون أقل من ذلك المبلغ عنه، والذي لا يزال فوق المتوسط العالمي البالغ (61.6). تظل مجالات الأكثر اهتماما من طرف الباحثين والصحافة هي حقوق الملكية (60.3) ، وفاعلية القضاء (53.5) والحرية المالية (53.9)، في حين التجارة (75.4) والحرية النقدية (75) وحرية الأعمال (66.5) فوق المتوسط. يشير الانخفاض الملحوظ في الصحة المالية (48.7) في9 دول وحرية العمالة (57.2) في 11 دولة وحرية الاستثمار (53.6) في 9 دول إلى احتمال حدوث المزيد من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية في المنطقة .

2.3.2. مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business لـــــــــــــ البنك الدولي

توفر قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business مقاييس للوائح الأعمال وتنفيذها من عام 2003 إلى الوقت الحاضر. يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 اللوائح التنظيمية في 190 اقتصادا عبر 12 مجالًا لتنظيم أنشطة الأعمال بغرض تقييم بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية في كل اقتصاد. وتم استخدام 10 من هذه المؤشرات لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. هذا العام (2020)، تم تصنيف كل اقتصاد وفقًا لعشر مجموعات من المؤشرات: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، وتوصيل الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المساهمين أصحاب حصص الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وتنفيذ العقود، وتسوية حالات الإعسار. تم إنشاء مؤشر "سهولة ممارسة الأعمال" وهو متوسط درجاته التصنيفية في المجالات العشرة المدرجة هذا العام لترتيب البلدان.

بشكل عام، حصلت دول المنطقة العربية على 118 من حيث الترتيب، مما يضعها في أدنى ربع من حيث ملائمة بيئة الأعمال التجارية، مما يؤكد افتقار دول المنطقة إلى قطاع خاص قوي. تقع معظم دول المنطقة العربية في النصف الأدنى من تصنيف مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حيث جاءت الجزائر (المرتبة 157) والعراق (المرتبة 172) واليمن (المرتبة 187) وليبيا (المرتبة 186) ، ولا يتمكن سوى عدد قليل من الاقتصاديات في المنطقة من المنافسة في هذا الصدد مثل: الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 16) والبحرين (المرتبة 43) والمغرب (المرتبة 53) والمملكة العربية السعودية (62 المرتبة) وعمان (المرتبة 68).حققت اقتصاديات المنطقة أفضل أداء في مجالات تسجيل الملكية (المرتبة 92) ودفع الضرائب (المرتبة 96) واستخراج تراخيص البناء (المرتبة 97 للمنطقة) . وكان أداء المنطقة متدنيا في المجالات الحصول على الائتمان (المرتبة 124 للمنطقة)، وتسوية حالات الإعسار (المرتبة 125للمنطقة) ، والتجارة عبر الحدود (المرتبة 127 للمنطقة) ، ولكن أيضًا الجهد المطلوب لبدء النشاط التجاري (المرتبة

108 للمنطقة). تاريخيًا، أصبحت بلدان المنطقة العربية في الواقع أسوأ على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، حيث زادت" المسافة من الحدّ الأعلى للأداء" (أي أفضل الممارسات) في جميع هذه المجالات، عكس بعض الحالات مثل تسديد الضرائب وتسجيل الملكية. بعض هذه الانتكاسات مدفوعة من قبل العديد من البلدان في المنطقة التي تسجل باستمرار درجات منخفضة في العديد من هذه المؤشرات ، مما أدى إلى تصنيفات منخفضة للغاية، مثل ليبيا أو اليمن أو العراق. في الطرف الآخر من الطيف، تحتل الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والمغرب الصدارة في المنطقة في غالبية الفئات مع استمرارهما في تحسين تصنيفهما العالمي(Business, 2020) .

شكل رقم (02): ترتيب دول المنطقة العربية من حيث سهولة ممارسة الأعمال (2020).

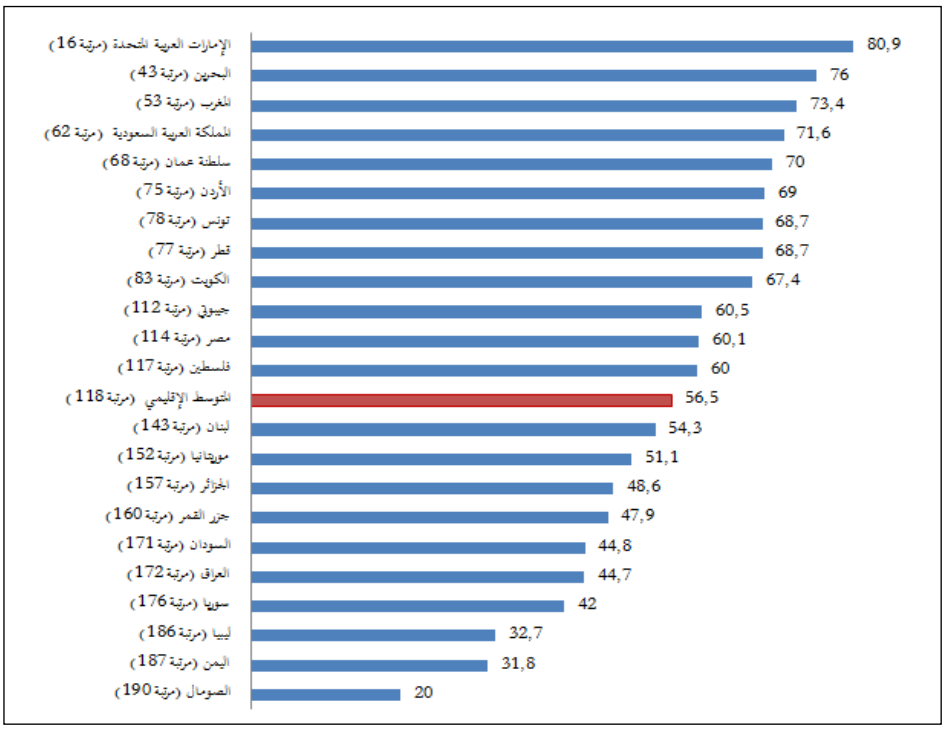

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020.

وفي الختام، يمكن أن يعزى ضعف القطاع الخاص في معظم بلدان منطقة العربية إلى بعض المعوقات التنظيمية، فضلا عن محدودية فرص الحصول على الائتمان، مما يحد بالتالي من عدد فرص العمل ويديم استخدام السلطة غير الرسمية والممارسات الفاسدة (مثل الواسطة، المحاباة والمحسوبية) للحصول على وظيفة في القطاع العام أو وظيفة في مؤسسة مملوكة للدولة. يمتد هذا إلى قدرة هذه البلدان على زيادة الضرائب (بالنظر إلى أن القطاع غير الرسمي الكبير نسبيًا) والقدرة على جذب استثمارات أجنبية تنافسية في المنطقة لمعالجة البطالة الحالية وتحقيق تطابق أفضل من حيث المهارات والتعليم المتاح في هذه البلدان. يلخص أحدث تقرير لممارسة أنشطة الأعمال بعض الإصلاحات الرئيسية التي أجرتها هذه البلدان من حيث تحفيز إنشاء أعمال تجارية جديدة وتيسير حصول الشركات الجديدة في هذه الاقتصاديات

على الائتمان والموارد الإنمائية، نفذت البحرين تسعة إصلاحات تغطي جميع المجالات تقريبا الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، كما شرعت الكويت والمغرب في أجندة إصلاح طموحة تضم سبعة وستة إصلاحات على التوالي. هناك حاجة إلى مزيد من هذه الجهود، الذي يتوائم مع خصائص هذه الأسواق، لتحفيز الإصلاح وتعزيز منطقة العربية بوصفها بيئة تجارية أكثر ودية وتنافسية للمشاريع المحلية والأجنبية على حد سواء.

3.3.2. مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) الصادرة عن البنك الدولي

يقدم مشروع مؤشرات الحكم العالمية (WGI) تقارير عن مؤشرات الحكم الإجمالية والفردية لأكثر من 200 دولة ومنطقة منذ عام 1996، لستة جوانب للحكم: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التنظيمات والتشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد. هذا المؤشر يجمع بياناته من خلال آراء عدد كبير من الجهات، المواطنين واستبيانات الخبراء للمشاركين في البلدان المتقدمة والنامية. وتستمد بياناتها من أكثر من 30 مصدر تنتجها مجموعة متنوعة من معاهد الاستطلاع ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية ، والمنظمات الدولية، وشركات القطاع الخاص .يتم الإبلاغ عن المؤشرات الستة المجمعة بطريقتين: الأولى: في وحداتها العادية القياسية، والتي تتراوح من حوالي 2.5− إلى 2.5 ، والثانية: من حيث الترتيب المئوي من 0 إلى 100، مع قيم أعلى تقابل نتائج أفضل

. (Kraay, Kaufmann, & Mastruzzi, 2011)

بشكل عام ، تشير بيانات WGI إلى أن الحوكمة في منطقة العربية منخفضة، ولم تتغير عمليًا في العقد الماضي (الشكل 02). لقد قامت دولتان فقط (قطر والإمارات العربية المتحدة)، في المتوسط ، بتحسين درجاتهما في مجال الحوكمة، بينما بقيت مقاييس الحوكمة في معظم البلدان الأخرى دون تغيير أو حتى تدهورت بشكل طفيف خلال العقد الماضي. تتوافق هذه الأرقام مع التصور العام لسوء الإدارة وسوء الحكم من قبل العديد من حكومات المنطقة قبل "الربيع العربي"، ما أعقب ذلك من اضطرابات الناجمة عن التقلبات السياسية وفراغات في السلطة.

بشكل فردي، معظم بلدان منطقة العربية لديها درجات سلبية على جميع الأبعاد الستة التي أخذها WGI في الاعتبار. من بينها ، تبرز أربع دول (قطر والإمارات العربية المتحدة وعمان) كقادة إقليميين من حيث الحوكمة. كل هذه البلدان لديها، في المتوسط، درجات إيجابية عبر معظم مكونات مؤشرات الحوكمة العالمية. ومع ذلك، فهم يفتقرون إلى الصوت والمساءلة. على الجانب الآخر من الطيف، نجد العديد من البلدان ذات الدرجات السلبية العالية عبر جميع هذه الأبعاد، كنتيجة وسبب استمرار الاضطرابات في المنطقة (سوريا والعراق واليمن وليبيا). كما هو متوقع، نظرًا للوضع السياسي والاجتماعي في المنطقة،

فإن جميع دول المنطقة العربية تسجل درجات منخفضة جدًا (في الواقع درجات سلبية) في معايير الصوت والمساءلة، مما يؤكد الافتقار النسبي للحرية ومشاركة المواطنين في الانتخابات أو التعبير عن رأي. البيئة المؤسساتية الرسمية (سيادة القانون والجودة التنظيمية) قوية بشكل خاص في البلدان ذات الدخل المرتفع مثل البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان. ترتبط المداخيل المرتفعة أيضًا بمزيد من الاستقرار السياسي والكفاءة الحكومية المتفوقة، بينما فيما يتعلق بالسيطرة على قوانين وأنظمة الفساد، فإن بعض الدول تبلي بلاءً حسنًا للغاية (قطر، الإمارات العربية المتحدة وعمان) بينما تظل أغلب بلدان المنطقة على الجانب السلبي، مثل ليبيا (1.60−)، سوريا (1.69−) ، اليمن (1.68−) والصومال (1.71−).

شكل رقم (03): نوعية الحوكمة في دول منطقة العربية (2019)

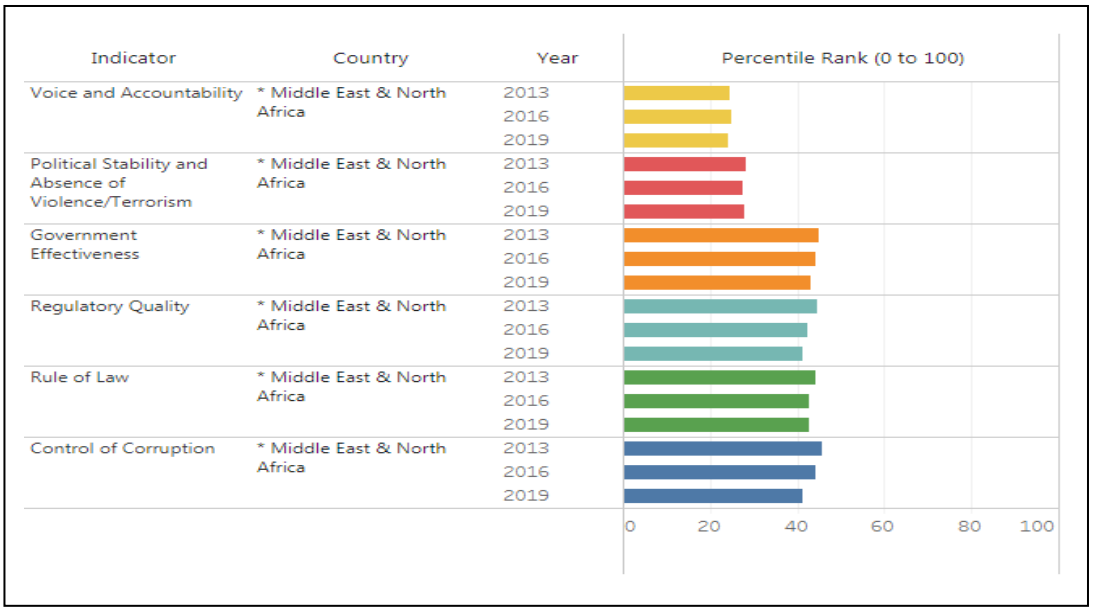

Source: Kaufmann D., A. Kraay, and M. Mastruzzi (2010), The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues. Available at: www.govindicators.org.

تركز تفسيرات هذه الإخفاقات الشديدة في الحوكمة على ثلاثة جوانب رئيسية. أولا، أصبح الافتقار إلى مسائلة الحكومات نتيجة لتضاؤل المؤسسات الديمقراطية وضعف الحرية السياسية أمرا شائعا في كل مكان. كان العجز التاريخي في التقاليد الديمقراطية في المنطقة سببا في منع العديد من الحكام الديكتاتوريين من تحمل المسئولية في عجزهم على تقديم تحسينات كبرى فيما يتصل بالنمو الاقتصادي، أو التنمية البشرية، أو غير ذلك من المؤشرات الاجتماعية. فضلا عن ذلك فإن الافتقار إلى حرية التعبير والصحافة الحرة في العديد من الحالات كان سببا في تفاقم هذا الفشل في المساءلة. وثانيا، من منظور اقتصادي بحت، تعاني العديد من بلدان منطقة العربية من تبني سياسات اقتصادية دون المتوسط ترجع إلى الخمسينيات. إضافة إلى ذلك، إحدى السمات المشتركة للمنطقة تتمثل في وجود قطاع عام متضخم، حيث غالبًا ما يكون أداء الشركات المملوكة للدولة ضعيفًا نتيجة لسوء الإدارة والتخصيص غير الفعال للموارد. وأخيرا، يؤدي تفشي الفساد إلى تفاقم هذه المخاطر المذكورة سابقا، والحد من كفاءة الحكم وشفافيته، فضلا عن العواقب السلبية الكبيرة التي قد تترتب على التنمية الاقتصادية .

الخاتمة

يبدو أن نموذج التنمية العربي قد انتهت صلاحيته، التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية ككل قد تعرقل بشكل كبير بسبب نوعية المؤسسات الخاصة بكل بلد، العوامل المؤسساتية التي تدعم التنمية مفقودة بشكل عام. فحقوق الملكية غير محمية بشكل جيد، السلطات القضائية ليست مستقلة، فلا توجد سيادة للقانون على النمط الغربي وذلك بوجود حكومات استبدادية، المشاركة السياسية مقيدة، والحريات السياسية والحريات المدنية لا تنفذ بالقدر الكافي. تؤثر أوجه القصور السياسية والقانونية هذه على تنفيذ المؤسسات الاقتصادية. تُعد الدولة أكبر رب عمل في العديد من الدول العربية، فقد ترك التنظيم المفرط للقطاع الخاص متخلفاً وغير قادر على التغلب على العوائق الكبيرة أمام التجارة والتعاون الاقتصادي بين دول المنطقة. وفي الوقت نفسه، أدت قوانين العمل غير المرنة إلى خنق خلق الوظائف، وسمحت المحسوبية والمحاباة بعدم كفاءة معظم القطاعات الاقتصادية.

هذا هو العام الذي تتولى فيه دولة عربية، لأول مرة، رئاسة مجموعة العشرين التي تضم أكبر اقتصاديات العالم. يمكن أن تكون فرصة للنظر في الاتجاهات الحالية داخل المنطقة وإيجاد حلول ممكنة. معالجة جميع أوجه القصور المؤسساتية في المنطقة يمكن أن تؤتي ثمارها بشكل كبير على المدى الطويل، مثل هذه الحلول يتطلب تغييرات كبيرة في الأسس المؤسساتية لهذه الدول، مثل سياسات سوق العمل لتحسين مستوى المهارات (عن طريق الإعانات، والتدريب، والحوافز)، والإجراءات لتحسين الوصول إلى التمويل، والاستثمار في البنية التحتية (أي توليد ونقل وتوزيع الكهرباء، وذلك من خلال زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص والشركات الأجنبية).

ستؤثر معالجة بعض هذه المشاكل بشكل إيجابي على التقدم السريع في التنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص باعتبارها سبيلاً لضمان النمو المستدام. لذلك ستكون هناك حاجة إلى الإبداع والشجاعة إذا كانت دول المنطقة العربية تريد أن تلبي توقعات سكانها الشباب .

قائمة المراجع

- Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. Handbook of economic growth, 1, 385-472.
- Aron, J. (2000). Growth and institutions: a review of the evidence. *The World Bank Research Observer*, *15*(1), 99-135.
- Business, D. (2020). Comparing Business Regulation in 190 Economies. International Bank for Reconstruction and Development. The World Bank. Washington, 135.
- Deaton, A. (2013). The Great Escape: health, wealth, and the origins of inquality . Princeton, New Jersey : Princeton University Press.
- Easterly, W., & Levine, R. (2003). Tropics, germs, and crops: how endowments influence economic development. Journal of monetary economics, 50(1), 3-39.
- Jütting, J. (2003). Institutions and development: a critical review.
- Kraay, A., Kaufmann, D., & Mastruzzi, M. (2011). The Worldwide Governance Indicators:. Hague Journal on the Rule of Law , 3, 220 - 246.
- Mauro, P. (1995). Corruption and growth. The quarterly journal of economics, 110(3), 681-712.
- Miller, T., Kim, A. B., & Roberts, J. M. (2020). 2020 index of economic freedom. Washington: The Heritage Foundation.
- North, D. C. (1991). American Economic Association. The Journal of Economic Perspectives, 5(1), 97-112.
- North, D. C. (1994). Economic performance through time. The American economic review, 84(3), 359-368.
- North, D. C. (2005). Introduction to understanding the process of economic change. Introductory Chapters.
- NORTH, Douglass C., et al. Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge university press, 1990.
- Ratner, M. (2016). Natural gas discoveries in the Eastern Mediterranean.
- Rodrik, D. (2008). One economics, many recipes: globalization, institutions, and economic growth. Princeton university press.
- Rodrik, D., Subramanian, A., & Trebbi, F. (2004). Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development. Journal of economic growth, 9(2), 131-165.
- Sen, A. (2001). Development as freedom. Oxford Paperbacks.
- Shirley, M. M. (2005). Institutions and development. In Handbook of new institutional economics (pp. 611-638). Springer, Boston, MA.
- Williamson, O. E. (2000). The new institutional economics: taking stock, looking ahead. Journal of economic literature, 38(3), 595-613.

الملاحق

جدول رقم (02):درجات الحرية الاقتصادية في دول المنطقة العربية لـــــ Heritage Foundation (2020)

الإقتصاد	درجة النهائية	سيادة القانون			حجم الحكومة			الكفاءة التنظيمية			الأسواق المفتوحة		
		حقوق الملكية	نزاهة الحكومة	القاعلية القضائية	الإنفاق الحكومي	العبء الضريبي	الصحة المالية	حرية الأعمال	حرية العمالة	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الإستثمار	الحرية المالية
الإمارات العربية المتحدة	76.2	80.3	84.6	64.6	99.2	72.1	94.1	78.6	81.3	79.6	80.4	40.0	60.0
البحرين	72.3	66.9	58.7	64.6	99.8	64.6	93.7	71.1	65.9	80.6	81.6	60.0	60.0
المغرب	66.3	70.6	48.4	51.0	99.4	66.1	2.6	70.5	71.1	81.1	79.4	75.0	80.0
المملكة العربية السعودية	66.0	64.8	54.6	49.6	91.8	73.5	55.9	60.1	52.5	77.6	81.2	70.0	60.0
سلطنة عُمان	63.6	66.4	66.2	64.6	98.4	36.2	14.8	74.6	56.9	78.4	81.6	65.0	60.0
الأردن	63.6	66.3	48.0	39.2	71.8	72.8	67.2	70.4	33.0	77.0	78.6	65.0	70.0
قطر	63.2	57.1	47.0	46.0	97.7	22.4	99.6	61.3	62.2	73.2	76.4	55.0	60.0
تونس	62.4	64.6	72.3	49.6	99.8	61.8	19.3	66.6	63.3	81.0	75.4	45.0	50.0
الكويت	55.8	56.4	43.6	39.7	74.2	73.1	38.8	78.1	49.8	73.9	66.4	45.0	30.0
جيبوتي	55.3	32.5	20.8	21.9	80.9	76.4	85.9	61.7	51.3	79.6	62.6	.050	40.0
مصر	54.0	48.5	51.2	34.0	86.1	69.9	2.8	62	51.5	61.3	70.2	.060	50.0
فلسطين	53.7	43.1	31.7	23.8	63.6	73.6	.085	47.8	60.3	81.7	59.2	.045	30.0
لبنان	52.9	58.8	31.7	25.5	75.3	53.6	10.9	62.3	60.6	76.5	49.8	.080	50.0
موريتانيا	51.7	44.6	30.8	25.0	90.8	72.5	00	45.6	47.8	75.6	77.4	.060	50.0
الجزائر	46.9	37.9	35.0	28.3	75.4	52.6	17.3	.063	50.5	76.2	66.2	.030	30.0
جزر القمر	45.0	33.7	20.8	25.5	86.1	94.5	12.4	53.5	60.0	77.0	.052	5.0	20.0
السودان	–	43.9	11.2	20.8	–	59.5	76.6	52.6	44.8	76.4	–	–	–
العراق	–	30.1	20.8	18.9	–	0	–	40.7	53.9	53.6	–	.05	–
سوريا	–	45.6	20.8	21.9	–	–	–	48.9	59.3	58.8	51.6	0	–
ليبيا	–	22.5	20.1	21.9	–	96.5	60.1	43.9	43.8	42.6	.070	.050	–
اليمن	–	13.1	–	–	–	31.6	–	–	–	–	–	13.1	–
الصومال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

Source: Miller, T., Kim, A. B., & Roberts, J. M. (2020). 2020 index of economic freedom.

جدول رقم (02): درجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لبلدان المنطقة العربية (2020)

الاقتصاد	الترتيب (1- 190)	درجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (100-0)		عدد الإصلاحات	
	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019	تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020
الإمارات العربية المتحدة	16	81.6	80,9	3	4
البحرين	43	70.1	76	2	9
المغرب	53	71.7	73,4	4	6
المملكة العربية السعودية	62	63.8	71,6	5	8
سلطنة عُمان	68	68.8	70	0	4
الأردن	75	61.3	69	4	3
قطر	77	66.7	68,7	2	3
تونس	78	67.2	68,7	4	3
الكويت	83	62.6	67,4	2	7
جيبوتي	112	58.4	60,5	6	3
مصر	114	58.5	60,1	5	4
فلسطين	117	59.7	60	1	0
لبنان	143	54.4	54,3	0	1
موريتانيا	152	49.4	51,1	3	2
الجزائر	157	48.5	48,6	2	0
جزر القمر	160	47	47,9	1	0
السودان	171	48	44,8	5	0
العراق	172	44.7	44,7	0	0
سوريا	176	41.5	42	0	0
ليبيا	186	32.7	32,7	0	0
اليمن	187	30.7	31,8	0	0
الصومال	190	20	20	0	0

Source: Doing Business database. http://www.doingbusiness.org/

جدول رقم (03): نوعية الحوكمة في بلدان المنطقة العربية (2019)

المؤشر / الاقتصاد	إبداء الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي وعدم اللجوء للعنف	فعالية الحكومة	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	السيطرة على الفساد
الإمارات العربية المتحدة	-1.12	0.70	1.38	0.98	0.84	1.11
البحرين	-1.41	-0.66	0.30	0.49	0.49	-0.01
المغرب	-0.63	-0.37	-0.12	-0.21	-0.14	-0.28
المملكة العربية السعودية	-1.62	-0.43	0.31	-0.07	0.17	0.27
سلطنة عُمان	-1.14	0.59	0.26	0.29	0.55	0.45
الأردن	-0.67	-0.36	-0.10	0.03	0.14	-0.28
قطر	-1.29	0.70	-0.71	0.68	0.73	0.85
تونس	0.28	-0.83	-0.10	-0.44	0.06	-0.08
الكويت	-0.63	0.20	0.02	0.06	0.22	-0.13
جيبوتي	-0.41	-0.34	-0.71	-0.77	-0.91	-0.86
مصر	-1.43	-1.07	-0.42	-0.83	-0.42	-0.67
فلسطين	-1.01	-1.94	-0.74	0.03	-1.49	-0.26
لبنان	-0.49	-0.34	-0.83	0.43	-0.86	-1.16
موريتانيا	-0.78	-0.54	-0.50	-0.76	-0.58	-0.86
الجزائر	-1.04	-1.00	-0.52	-1.30	-0.82	-0.62
جزر القمر	-1.69	-0.15	-1.67	-1.12	-1.09	-1.02
السودان	-1.64	-1.67	-1.62	-1.67	-1.14	-1.37
العراق	-0.95	-2.56	-1.34	-1.18	-1.72	-1.34
سوريا	-1.98	-2.73	-1.71	-1.76	-2.08	-1.69
ليبيا	-1.46	-2.57	-1.92	-2.35	-1.85	-1.60
اليمن	-1.77	-2.77	-2.28	-1.66	-1.77	-1.68
الصومال	-1.84	-2.38	-2.24	-2.20	-2.35	-1.71

Source: The Worldwide Governance Indicators,www.govindicators. org/